نقيب المحامين في كربلاء ربيع المسعودي لـ (المدى):

صلاحيات المحامين تداخلت مع الدلالين .. ومعقّبو المعاملات تجاوزوا حدود مهنتهم

ضرورة تشكيل لجان لمتابعة المعقّبين داخل المحاكم من قبل الشرطة القضائية

يجد المواطن حين يراجع أية دائرة قانونية إن هناك أكثر من طرف بإمكانه أن يسير له معاملته إذا ما أريد لها أن تنجز بالسرعة الممكنة.. وإذا ما أراد المواطن إن يشتري أو يبيع بيتا أو قطعة ارض أو أي شيء آخر فانه سيكون في حيرة من أمره ما بين الدلال والمحامي ولان المواطن لا يملك إلا أن يكون أسيرا لهذه الأطراف فانه يجد في الوقت نفسه تداخلا في الصلاحيات الممنوحة..فهل عمل المحامي هو تعقيب المعاملات وهل من حق الدلال أن يعقب المعاملات قانونيا؟ حول هذا الموضوع حاورنا نقيب المحامين في كربلاء المحامي ربيع المسعودي قلنا له:

المحامي ربيع المسعودي

كربلاء / المدى

❖ قد يسأل البعض (من هو المعقب)؟ وكيف تداخلت صلاحيته مع صلاحيات المحامي؟

- اجاب: المعقب المدني هو الشخص الذي يعمل على متابعة بعض الأوراق التي تخص أشخاصا لانجاز معاملة ما وفق شروط وصلاحيات محددة لكن الكثير منهم لم يلتزم بهذه الشروط حيث تجاوزوا مهامهم الأصلية كما هو الحال في بعض الدلالين الذين يقومون بمتابعة بعض الدعاوى الشرعية، لذا يمكن القول إن المعقبين تجاوزوا حدود مهنتهم الأصلية لدرجة مزاولتهم تعقيب عقود الزواج والطلاق والقسامات الشرعية من دون أية صفة قانونية وهنا يأتي التداخل في الصلاحية مع المحامي، وهم متواجدون داخل أروقة المحكمة باستمرار ونحن نعتبرهم مصدرا للإزعاج لنقابة المحامين والمحكمة على حد سواء.

❖ وسألناه كيف يمكن للمعقبين أن يتابعوا القضايا والمعاملات، ولماذا يلجأ المواطن إليهم؟

- المعقبون من خلال خبرتهم وممارستهم لهذه المهنة تولدت لديهم دراية وعلم بالنتائج مسبقا لذا فإن الكثير من الناس يلجأون إليهم في هذا المجال أكثر مما يلجأون إلى المحامي بل وحتى كتاب العرائض المتواجدين في أبواب الدوائر الرسمية كان لهم حضور في هذا المجال.

❖ وقلنا يفهم من ذلك إن مهنة التعقيب لم تقتصر على الدلالين فقط؟

- قال نعم لقد قام الكثير من كتاب العرائض بممارسة التعقيب أصبحت لديه مهنة أيضا في الوقت الحاضر مستغلين بذلك موقعهم أمام الدوائر الرسمية وعندما يأتي المراجع ليستفسر عن طبيعة الإجراءات التي تتطلبها معاملته يغتنم كتاب العرائض المعروفون بـ(الارضحلجية) الفرصة من خلال تعهدهم للمواطن بالقيام بانجاز المعاملة بدلا عنه مقابل مبلغ مالي يتفق عليه مسبقا وغالبا ما يكون كبيرا جدا لا يتلاءم مع الجهد الذي تم بذله لإنجازها ولو لجأ المواطن إلى احد المحامين مباشرة لكان المبلغ المدفوع اقل بكثير ما تم دفعه للمعقب.

❖ برأيك ما هو السبب الذي أدى إلى تفاوت الثمن المدفوع للمعقب.

- لقد انجرف عدد كبير من المحامين مع هؤلاء المعقبين بهدف الحصول على مبلغ من المال لذا فإن المعقب يوزع المبلغ الذي تم تقاضيه للمحامي والمعقب وحصة المحل (على حد تعبيرهم)، ولهذا السبب يكون المبلغ كبيرا، لذا فإن اللجوء إلى المحامي مباشرة سيكون اقل تكلفة مما لو تم اللجوء إلى المعقب أو مكتب الخبير القضائي، وأضاف المسعودي إن بعضا من المحامين قاموا بفتح مكاتب للدلالية لهم أو لأحد أقاربهم مقابل نسبة من العائدات المادية للمحل.

❖ أمام هذه المشكلة هل اتخذت نقابة المحامين إجراءا في هذا المجال؟

- أمام هذا الوضع الذي يسئ إلى سمعة المحامي وجهت نقابة المحامين في كربلاء العديد من الإنذارات الشفهية المباشرة للمحامين المنخرطين في هذا النوع من التعامل.

❖ لماذا اكتفت النقابة بالإنذارات الشفوية ولم يصار إلى اتخاذ قرارات رادعة؟

- إن طبيعة عمل النقابة في مثل هذه الظروف يعتمد وبشكل أساسي على تحرك اللجان المؤلفة داخل النقابة ولكن ومع الأسف الشديد فإن اللجان المؤلفة داخل النقابة غير مفعلة في الوقت الحالي نتيجة للظروف الاستثنائية التي يمر بها البلاد، هذا من جانب من جانب آخر فإن الساحة القانونية مليئة بالمحامين وإن بعضا منهم لا يلتزم بمتطلبات المهنة، لذا ينبغي على كل محامٍ متابعة زميله الآخر لا من اجل التجسس بل من اجل المحافظة على سمعة هذه الشريحة المهمة في المجتمع ولكن مع شديد الأسف نلاحظ إن المحاماة تلعب دورا كبيرا في هذا الجانب، إضافة إلى انه لا يمكن للنقابة أن تتخذ أي إجراء بحق أي محامٍ مالم تقدم شكوى بحقه من محام آخر (وهنا تكمن المشكلة) بدورها تحيل النقابة هذه الشكوى إلى لجنة الشكاوى أو لجنة السلوك في النقابة لإجراء اللازم.

❖ اذن ما هي الإجراءات التي تتخذها النقابة بحق المحامي الذي ثبتت الشكوى ضده؟

- في هذه الحالة تتخذ نقابة المحامين إجراءات قانونية وأصولية بحق المحامي الذي ثبتت الشكوى ضده بان يتم تنبيهه كإجراء أولي ومن ثم إيقافه عن ممارسة المهنة لمدة ستة أشهر ومن ثم سنة كاملة وفي حالة عدم الامتناع عن ممارسة ذلك يصار إلى شطب اسمه من جدول المحامين في النقابة ويتم ذلك باقتراح يرفع من لجنتي الشكاوى والسلوك بعدها يقدم إلى النقابة للمصادقة عليه.

❖ هل من حلول تقترحونها للحد من هذه المشكلة؟

- كتاب العرائض وصلوا إلى ما هم عليه بعد حصولهم على إجازة ممارسة المهنة من رئاسة محكمة الاستئناف، لذا يجب متابعة عملهم وفي حالة تكرر الشكاوى ضد أي واحد منهم ينبغي سحب الإجازة الممنوحة لهم، وتشكيل لجان لمتابعة المعقبين داخل المحكمة من قبل الشرطة القضائية وبهذه الطريقة يمكن الحد من هذه الظاهرة، إضافة إلى ضرورة متابعة المحامين المنخرطين في هذا النوع من التعامل

* بعض المحامين قاموا بفتح مكاتب للدلالية لهم او لأحد اقربائهم قبل نسبة من العائدات المادية.
* كثير من كتاب العرائض قاموا بممارسة التعقيب مستغلين تواجدهم امام الدوائر الحكومية.

مسؤول في ميسان: خطة مشاريع الشباب والرياضة تعاني التلكؤ

العمارة / رعد شاكر

قال المهندس احمد عبد الرزاق منشد معاون مدير الشعبة الفنية والهندسية في مديرية الشباب والرياضة في ميسان ان جميع المشاريع التي أقرت ضمن خطة الوزارة لعام ٢٠٠٧ تعاني من التلكؤ وبطء التنفيذ مؤكداً أي مشروع منها لغاية الآن وان ملاكات مديرية الشباب والرياضة في ميسان تواصل متابعاتها الميدانية على مواقع العمل بغية تذليل العقبات والإسراع في انجاز المشاريع لأسباب عديدة حيث تتابع المديرية بعض القضايا الفنية والإدارية المتعلقة بتلك المشاريع بغية إيجاد الحلول الكفيلة بتسريع وتيرة العمل وإكمال انجاز المشاريع خلال هذه السنة مشيراً إلى ان احالة تنفيذ هذه المشاريع إلى المقاولين تمت من قبل الوزارة وان مهمة الشعبة الفنية والهندسية في مديرية ميسان تنحصر في الأشراف ومتابعة تنفيذ الاعمال. واضاف: تم رفع تقارير مفصلة بخصوص تأخر وتلكؤ انجاز تلك المشاريع إلى وزارة الشباب والرياضة والتي اخذت بدورها تعهدات خطية من المقاولين لإكمال العمل وفي حالة عدم إيفائهم بتلك التعهدات سيتم سحب العمل منهم وتحميلهم كافة الجزاءات المترتبة وفق القانون.

احالة تنفيذ المشاريع الى المقاولين تمت من قبل الوزارة

وعن اسباب التأخير والتلكؤ في انجاز المشاريع قال منشد ان قلة خبرة المقاولين تأتي في مقدمة الأسباب حيث ان المقاول الاول يبيع المقاولة بالباطن إلى مقاولين ثانويين لا يمتلكون القدرة أو الكفاءة اللازمة لانجاز العمل اما السبب الثاني فيعود إلى بطء الاجراءات الروتينية المتعلقة بمعاملات عائدية الاراضي التي يجري إنشاء بعض المشاريع عليها بغية ضمها إلى املاك الوزارة حيث تدور المعاملات. وبين منشد نسب الانجاز المتحققة في مشاريع ٢٠٠٧ لغاية الآن بما يلي: منتدى الرعاية العلمية في مركز المحافظة بكلفة ٩٠٠ مليون د ع نسبة الانجاز ٦٠٪ ومنتدى شباب في ناحية علي الشرقي بكلفة ١١٠٠ مليون د ع نسبة الانجاز ٣٥٪ ومنتدى الثقافة والفنون في مركز المحافظة بكلفة ٢٠١٠ مليون د ع نسبة الانجاز صفر٪ وتطوير وصيانة ملعب ميسان الاولمبي بكلفة ٢ مليار د ع نسبة الانجاز ٤٠٪ (المرحلة الاولى) واكساء وتسييج ساحات متعددة الأغراض بكلفة ٢٤٠ مليون د ع نسبة الانجاز ٧٠٪. اما عن المشاريع المدعومة من قبل الحكومة المحلية في ميسان فقد أوضح منشد ان عددها بلغ ٩ مشاريع بالقرب من القاعة الرياضية المغلقة في مركز المدينة وإنشاء قاعة رياضية (١٠ × ١٥) متراً في منتدى حي الحسين كذلك قاعة للجمناستك في منتدى شباب العمارة وبناية نادي قضاء المجر الرياضي مع منتدى رياضي في منطقة الماجدية وإنشاء ساحات مثيلة لكرة القدم في كل من الماجدية وقضاء المجر الكبير.

مهمة الشعبة الفنية في المديرية تنحصر في الاشراف والمتابعة

وبخصوص حصة المديرية من تخصيصات ومشاريع وزارة الشباب لعام ٢٠٠٨ قال منشد: تم بدءاً اقرار صرف التخصيصات المالية المدورة من العام الماضي ٢٠٠٧ بغية اكمال المشاريع المتأخرة فيما تتضمن خطة هذا العام ٢٠٠٨ مجموعة من المشاريع الجديدة منها انشاء دار الشباب في مركز المحافظة بكلفة ١٢٥٠ مليون د ع وإنشاء ملعب لكرة القدم سعة ٢٠٠٠ متفرج في قضاء قلعة صالح وملعب مماثل في الكحلاء. وعن المشاريع المستقبلية الطموحة لمديرية الشباب والرياضة في ميسان أشار منشد إلى الجهود التي تبذلها المديرية وملاكاتها العاملة من اجل الارتقاء بمستوى هذا القطاع الحيوي من المجتمع مؤكداً بان في النية إنشاء مسبح اولمبي حديث لافتقار المحافظة لمثل هذا الصرح الرياضي وكثرة حوادث الغرق التي يتعرض لها هواة السباحة الذين يضطرون لممارسة نشاطاتهم الرياضية في نهر دجلة.

عقب زياراتها محافظات: البصرة والناصرية والديوانية

حقوق الإنسان في مجلس النواب تطالب بتشكيل لجنة قضائية للتحقيق في الشكاوى

بغداد/ نصير العوام

زارت لجنة حقوق الانسان في مجلس النواب محافظات البصرة والناصرية والديوانية واعدت تقريرا شاملاً حول اوضاع المعتقلات وقضايا حقوق الانسان وكيفية الوصول لتعزيزها ونشر ثقافة حقوق الانسان انسجاماً مع بناء دولة القانون الضامنة لحقوق المواطنين. ورفعت اللجنة تقريرها بعد انجاز جولتها ضمن الخطة الموضوعة.

البصرة

فقد نظمت اللجنة مؤتمراً خاصاً بالمرأة لما لها من دور كبير في المحافظة على بنية المجتمع من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية مع دراسة اشكالية العنف ضد المرأة بصورة عامة والتأكيد على ان شخصية المرأة جزء اساس من المجتمع الانساني.

وذلك بعد ورود تقارير وشكاوى تؤكد وجود اعمال عنف من قتل وخطف واعتداء تطال النساء في البصرة وبحضور رئيس مجلس المحافظة وعدد من المسؤولين والمثقفين وأساتذة الجامعة.

وتضمن المؤتمر اربعة بحوث سبقتها كلمة لسماحة السيد محمد الحيدري رئيس اللجنة وسلطت البحوث الضوء على العنف ضد المرأة أسبابه ودواعيه ودعت إلى النظر إلى المرأة كشخصية انسانية وجزء أساسي من المجتمع لها حقوقها وواجباتها وضرورة التعامل معها على اساس الاحترام المتبادل والتسامح لخلق مجتمع مستقر نفسياً واجتماعياً.

وتم كذلك اللقاء مع المحافظ ورئيس واعضاء مجلس المحافظة وقائد مركز عمليات البصرة من أجل الاطلاع على الواقع الخدمي والامني وتم خلال اللقاء مناقشة جملة من المواضيع بخصوص قضايا حقوق الانسان ومدى تطبيقها في مؤسسات ودوائر المحافظة وخطة العمل لعام ٢٠٠٨ كما قامت اللجنة بزيارة ثلاثة سجون في محافظة البصرة وهي: سجن المعقل وسجن الميناء وسجن التسفيرات والتقت بالمسؤولين على إدارتها ومجموعة من المحكومين والموقوفين وخلصت إلى ما يلي: ان أكثر المباني التي يتواجد فيها الموقوفون والمحكومون لا تصلح وأن تكون سجناً أو معتقلاً ولا تنطبق عليها المعايير والمواصفات الدولية اضافة إلى تجاوز العدد للطاقة الاستيعابية لها.

الناصرية

وتضمنت الزيارة الثانية إلى محافظة الناصرية واللقاء بالمحافظ ونائبه حيث أطلعت اللجنة على الانجازات التي تمت في المحافظة وتوابعها في المجالات الخدمية والتعليمية والصحية وفي مجال الاعمار والبناء وحقوق الانسان.

كذلك اللقاء برئيس واعضاء مجلس المحافظة وزيارة سجن الناصرية المسمى بسجن الاصلاح فبالرغم من أن البناية الخاصة بسجن الاصلاح غير مطابقة لمواصفات السجون ولكن تم تكييفها بجهود استثنائية من قبل مدير السجن الباحث الاجتماعي (عباس ناصر شمخي) الذي قام بتوفير بعض البرامج التأهيلية والدورات التأهيلية والدورات والدروس التعليمية وساحة لممارسة الرياضة والتشميس وهنالك مشروع لبناء سجن نموذجي حالياً وهو في مراحله النهائية.

اما النزلاء فلا يشكون من شيء سوى قلة الغذاء أما الخدمة الصحية فهي ممتازة جداً حيث توجد عيادة متكاملة من جهاز قلع وتداوي الاسنان وتخطيط للقلب وغرفة للحالات الطارئة.

وسجلت اللجنة في تقريرها شكرها وتقديرها لمحافظ الناصرية لمتابعته أمور وقضايا السجناء والمعتقلين وكذلك مدير السجن على ما لاحظته من إدارة جيدة وارتياح كبير من قبل النزلاء لادارته ومحاولته بذل الجهود الاستثنائية لتوفير كافة مستلزمات السجن وتطبيقه لمبادئ حقوق الانسان بتهيئة قاعة تسع لمئة نزيل تلقى فيها المحاضرات وتقام فيها الدورات التأهيلية بالاضافة إلى تأثيث غرف النزلاء بوسائل التدفئة والتبريد والتلفاز.

الديوانية

وتضمنت الزيارة الثالثة إلى محافظة الديوانية وتم اللقاء بالمحافظ وزيارة السجون وهي: سجن الاصلاح وسجن المكافحة - مديرية التحقيقات الجنائية وسجن الشافعية وسجن لواء الباقر.

وكانت سجون ومعتقلات محافظة الديوانية تنتهك وبشكل صارخ حقوق الانسان وخصوصاً موقف مديرية التحقيقات الجنائية حيث ان البناية لا تصلح بالمطلق كموقف ولا تتوافر فيها أبسط الخدمات وإدارتها سيئة حسب ما نقله لنا بعض المعتقلين وأكثر المتهمين فيها يجلبون إلى هذه المديرية بتهمة الارهاب طبقاً للمادة (٤) إرهاب عن طريق مخبر سري.

وقد سجلت لجنة حقوق الانسان الملاحظات التالية: لاحظت اللجنة وجود حالات آثار تعذيب على أجساد بعض الموقوفين يدعي بعضهم انهم تعرضوا لشتى انواع التعذيب الجسدي والنفسي من قبل مديرية التحقيقات الجنائية لذا تطالب اللجنة وزارة العدل بتفعيل دوائرها القضائية سيما دائرة التفتيش العدلي والمدعي العام ومحاكم الاستئناف في المنطقة.

وتوصي اللجنة تحديد الصلاحيات والضوابط بين المحافظ ومجلس المحافظة وبين المحافظة والوزارة وقيام وزارة الداخلية بدورات تأهيلية لتثقيف رجال الشرطة والداخلية في موضوع التحقيق وحقوق الانسان. وزيادة رواتب حراس وموظفي السجون والمعتقلات لما يعانونه من مشقة وتحمل للمسؤولية اضافة إلى مخصصات بدل عدوى.

واستخلصت اللجنة خلال جولتها إلى المحافظات الثلاث التي تمت زيارتها عدم بناء مستشفيات ومستوصفات صحية فيها وتوصي بالاهتمام بهذا الجانب خدمة للصالح العام.

كما طالبت بتشكيل لجنة قضائية تحقيقية وبمشاركة عضو مراقب من لجنة حقوق الانسان للتحقيق في الشكاوى والادعاءات الواردة من معظم الموقوفين والسجناء في تعرضهم إلى الضغط لانتزاع الاعترافات منهم.